

شذرات

شعبوية رئيس الفيليبين دوترتي!

زياد مني

الواحد انتهى منذ فترة.

يضاف إلى مشكلة تضليل وسائل إعلام «النااتو» أن ما يسمى «الإعلام البديل» لا ينقل صورة واضحة عما حدث ويجري في تلك الدولة، سوى ما يناسب العناوين الألفنة الأنظار، التي تتحدث عن أعمال عنف ومقتل محافظ هنا وضابط شرطة هناك وما إلى ذلك. تلك أخبار مهمة، لكنها تغطي على الصورة العامة لما ما يحدث في الفيليبين.

الحقيقة أن سياسات الرئيس الجديد، منحتة حملته على عالم المخدرات في بلاده شعبية أوسع وأكثر بما لا يقاس مما حصل عليه في الانتخابات الرئاسية التي جرت أخيراً.

وسياساته ضد الولايات المتحدة الأميركية وتقاربه مع بكين وموسكو زادا من احتمال ضمه إلى لائحة أميركية/نااتوية معروفة، هي لائحة الاغتياالات، التي جمعت أسماء قادة دول منهم رئيس تشيلي سلفادور أليندي وداغ همرشلد والمهدي بن بركة وباتريس لومبيا وهوغو تشافيز وفيدل كاسترو ومعمّر القذافي.

التهمة الحقيقية التي يوجهها الغرب الاستعماري للرئيس دوترتي لا علاقة لها بحملته على تجارة المخدرات وعالمها، ولا بحقوق الإنسان وما إلى ذلك. الرئيس دوترتي ارتكب جريمة لا تغتفر إذ تحالف مع الشيوعيين والاشتراكيين في بلاده وطلب المساعدة من روسيا والصين، واقترح على منتقديه في حلف النااتو والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم حتى من القادة الروحيين العالميين بالذهاب إلى الجحيم!

يضاف إلى ذلك ارتكابه الخطيئة الكبرى والقاتلة بطلبه من واشنطن إخلاء قواعدها العسكرية في البلاد.

المشكلة التي تراها عين الغرب الاستعماري في الفيليبين هي أن الرئيس دوترتي عين كوادر شيوعية ويسارية في مجلس الوزراء وأمرهم بالإشراف على الإصلاح الزراعي الموجه ضد كبار الملاك والإقطاع وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين ودعوته لهم للمبادرة بإنجاز حملات عمل وتطوير اجتماعية ومساعدة الفقراء وحظر المفاولة بالأيدي العاملة. بل إنه تجاوز ذلك وعين الكادرات الشيوعية والاشتراكية واليسارية في مواقع الإشراف على سياسات البلاد في مجالات التعليم والعلوم والبيئة التي تتعرض للاستغلال والتدمير على يد شركات التعدين الغربية. كما أنه أقدم على محاولة التصالح مع التنظيمات العسكرية المحلية ومنها الحزب الشيوعي الفيليبيني والحركات الإسلامية المسلحة هناك.

هذه هي الأمور التي تقلق واشنطن ومن يدور في فلكها الاستعماري، وما الأخبار المتواترة عن إخفاق محاولة انقلاب أميركية الصنع على دوترتي سوى البداية.

إذا نظر المرء إلى تاريخ علاقة الفيليبين بواشنطن فلا يعثر فيها سوى على مجازر الأخيرة بحق البلاد حيث وصل عدد ضحايا العدوان الأميركي عليها في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى نحو مليون من البشر.

هذه بعض الحقائق عن حكم الرئيس دوترتي التي يجب تذكرها فيما لو حصل انقلاب في الفيليبين أو اغتيال الرئيس أو انطلقت «ثورة برتقالية» أخرى يقال إن الملياردير المجري سورس يعد لها.

تثير تصريحات رئيس الفيليبين الجديد موجة من التعجب لدى كثير من المتابعين للمشهد السياسي والجيوسياسي في جنوب شرقي آسيا، والاستهجان من آخرين ذلك أنه يستعمل ألفاظاً غاية في الفظاظلة بحق من لا يعجبونه، وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي وصفه بأنه «ابن قحبة». ولديه تصريحات أخرى مماثلة عن الاتحاد الأوروبي وحلف النااتو وغيرهما من المؤسسات الغربية، مع أنه قال أخيراً إن وحيماً إلهياً أبلغه بأن الشتم ليس من الأمور المستحسنة!

تصريحات رودريغ دوترتي هذه تأتي استكمالاً لحملته الانتخابية الأخيرة، إشكالية الطابع والمظهر، حيث توعد فيها بإبادة القائمين على تجارة المخدرات والمروجين لها، طبعاً من غير الممكن لأي عاقل قبول هكذا سياسة إذ إن الحكم الوحيد بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين من جهة والسلطتين التشريعية والتنفيذية يجب أن يكون القانون. مؤكداً أن ليست كل القوانين مقبولة، لكن عندها يجب توجيه الجهد نحو وضع قوانين تنصف الضعيف وتدافع عنه أمام القوي، والفقير ضد الغني، وهكذا.

الرئيس دوترتي نفذ وعوده أو وعيده الانتخابي وبدأت قوات السلطة بملاحقة تجارة المخدرات وقتلهم ميدانياً حيث وصل عدد الضحايا إلى المئات، إن لم يكن الآلاف، وفق وسائل الإعلام أو التضليل الغربية الاستعمارية.

لا ندري مدى تجذر سلطة تجارة المخدرات، بمختلف أنواعها، في الفيليبين ولا عدد المدمنين عليها، ولا مدى نفوذها في مختلف أجهزة الدولة، وهو الأمر المتوقع حيث لا تجارة غير شرعية من دون دعم من أعلى السلطات، وإلا فما سبب عدم تمكن كثير من الدول التخلص من هذه الآفة! التجارب السابقة والاعترافات والوثائق السرية المرفوع عنها الكتمان، أثبتت أن وكالات استخبارات في الدول الغربية الاستعمارية، من واشنطن إلى باريس، منخرطة في تجارة المخدرات لتمويل حملاتها السرية اللاشعورية والإجرامية.

كما لا نعرف حتى طبيعة حملة الحكومة الفيليبينية وإن كان ثمة مبالغة في نقل الأخبار عنها إذ إن مصدرنا شبه الوحيد هي وسائل التضليل الغربية، والتي هي أبعد ما تكون عن الموضوعية عندما يتعلق الأمر بنظام غير مطيع لتكتل النااتو العدواني. فدوترتي أرفق حملته هذه بمعاودة للغرب وقراره القطيعة مع سياسات الفيليبين السابقة المنخرطة في سياسات واشنطن التي عدت في الماضي الدول الأقرب إليها، تحافياً، أي طاعة لسيد البيت الأبيض.

والفيليبين، كغيرها من دول تلك المنطقة، مهمة للغاية لواشنطن التي تحاول احتواء الصين، القوة الاقتصادية - العسكرية المتنامية إلى حد يقلق واشنطن. فأى ثغرة في الحزام الجغرافي الذي تحاول فرضه في أوراسية، خصوصاً بعد إعداد ماليزيا نفسها للسير على خطى الفيليبين، حول التحالف الروسي - الصيني والقضاء على «البريكس»، سيعرض خططها ومؤامراتها لأفدح الأخطار، رغم علمها بأن عهد القطب



لقد غمرت خولة مطر بالذهاب إلى مناطق الخطر في سوريا (أ ف ب)

وزير التربية والنظام التعليمي في لبنان

إبر داغر *

التربية. لم نسمع يوماً أن مؤسسة خاصة تعرضت لمساءلة بسبب تزوير العلامات الذي هو القاعدة عندها. لم نسمع أن الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي، طبقت نصاً تنظيمياً لضبط أداء مؤسسات التعليم العالي، كما تنص على ذلك المواد 54-56، من «قانون التعليم العالي». تتعاون الدولة ممثلة بالوزارة مع مقاولي التعليم العالي، على التفريط بإرث من الجدية والانضباط في المناهج، كما يبذر ابن عاق ميراثه.

حين ينظر اللبنانيون إلى تجربتهم الوطنية منذ قرن ونصف حتى الآن، لا يجدون شيئاً يعتدّ به غير نظامهم التعليمي. حاصرهم الكيان ونخبته الفاشلة ودأب على تشتيتهم في أنحاء المعمورة. لكنه ترك لهم حرية أن يتعلموا إذا استطاعوا في بلادهم. وتعددت نظريات التنمية خلال العقدين الأخيرين التي تركّز على أهمية تأهيل رأس المال البشري كمصدر للنمو. وكانت الأكثر رواجاً بينها تلك التي بلور مفاهيمها أمارتيا سن (Sen)، تحت عنوان التمكين (capability enhancing). وهي نظرية ترى في تأهيل رأس المال البشري شرطاً أول بل وحيداً للنمو، وخصوصاً أن النمو يقوم في جزء مهم منه على إنتاج خدمات، تستند إلى «أفكار» جديدة. نظرية التمكين هذه وغيرها من نظريات النمو، التي فرضت نفسها خلال العقود الأخيرة، تفترض دوراً للدولة، أكبر وأهم مما كان عليه الأمر في القرن العشرين. أي لا تفترض انكفاء للدولة وانسحاباً من قبلها من المسؤولية وتلهياً بالخرعيات.

أما حين تتحوّل الممارسة الحكومية في مجال التربية إلى إلهاء للقاعة وتفريخ أرائب، فنكون كما لو تركنا على قارعة الطريق.

* أستاذ جامعي

هذا أول الغيث. أعطت انتخابات رئيس الجمهورية لوزير التربية ذريعة لإفقال كل المؤسسات التعليمية. وهو انتظر عودة السنة الدراسية بفارغ الصبر. ستعطيه كما سابقاتها مجالات لكي يصل ويجول، ويملا حياة اللبنانيين. أول التدخلات التي باتت ماركسة مسلخة باسمه، إيقاف الدروس وخفض أيام التدريس بحجة الطقس. لم يسبق أن كانت الدروس تتوقف ويسجن الطلاب في بيوتهم إذا تغير الطقس أو برد أو أثلجت في الأعلى. حقق سبقاً في عدد أيام التعطيل الذي افتعله.

ثاني تدخلاته تتناول المناهج. عمل ما بوسعه للتشغيل منها وخفضها، كان لديه تاراً قديماً عليها. كانت مقررات الفلسفة الأكثر استهدافاً من قبله. لديه حقد على الفلسفة وتدرسيها. بهذا وذاك دخل الوزير على حياة اللبنانيين واحتل حاضرتهم.

تبقى الجامعة اللبنانية. كانت ولا تزال له فيها صولات وجولات، من التدخل في أمور أكاديمية حيث التدخل محرّم، إلى تقديم خدمات الهدف الوحيد منها اكتساب ولإءات، دون مراعاة معايير الاستحقاق والأهلية. وهو يقيم الدنيا ولا يقعدا لتوفير خدمات، إذا كانت تؤمن له رصيداً عند طرف ما. وهل من حرمة لشيء عند صنف معين من السياسيين؟

لكنه هو نفسه، رئيس «مجلس التعليم العالي». وهو بهذه الصفة مخول أن يستكتب تقارير ودراسات عن مؤسسات التعليم العالي، وخصوصاً المؤسسات التي فرّخت بعد الحرب، لتبيان مقدار الأذى الذي تلحقه بأجيال لبنان الجديدة وبنتظامه التعليمي المتميز. لم يشأ إزعاج المقاولين في ميدان